طالبت بإنشاء محكمة خاصة للنظر في طعون المواطنين والمقيمين لتمكينهم من حقوقهم القانونية والدستورية

«الشفافية»: جهات حكومية تتعمد تعطيل قانون حق الاطلاع على المعلومات

ماجد المطيري

جمعية الشفافية

قال رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية ماجد المطيري، أمس الثلاثاء، إن أغلبية الجهات الحكومية المخاطبة بالقانون رقم 12 لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات «غير جادة في تطبيقه».

وذكر المطيري في تصريح صحفي أن جمعية الشفافية تلقت بلاغات عدة حول «تعمد بعض الجهات الحكومية تعطيل العمل ببنود هذا القانون تحت ذرائع واهيه مخالفة بذلك صريح ما جاء بالمادة (3) منه».

وأضاف أن «العديد من الجهات الحكومية وحتى تاريخه لم تصدر القرار الإداري الخاص بتسمية الموظف المختص عن تلقي طلبات الاطلاع و الحصول على المعلومات و اعطاءه الصلاحيات الكاملة بالقيام بدوره على الوجه الأكمل».

ولفت إلى ضرورة «إيجاد محكمة خاصة للنظر في القضايا المرفوعة من المواطنين و المقيمين لتمكينهم من حقهم القانوني و الدستوري و الاقتصاص من الجهات المقصرة و تطبيق الجزاءات العقابية عليها وفقا لما رسمه القانون المنبثق عن الالتزامات والاتفاقيات الدولية كأحد المصفوفات الدولية المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد».

وذكر أن «المسؤولية الوطنية تحتم على جميع الجهات الحكومية الالتزام بتطبيق بنود القانون بما يعكس صورة مشرقة للكويت أمام المجتمع الدولي» مشيراً الى أن تلك الإجراءات تعد أحد المعايير الدولية لقياس مدى التزام الكويت بتطبيق اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و التي تقاس عليها درجة الكويت في المؤشرات الدولية.

وأفاد المطيري بأن جمعية الشفافية قامت خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2021 بإطلاق حملة توعوية من خلال تدريب الكوادر الإدارية في الجهات الحكومية على تطبيقات القانون لافتا إلى عقد 40 دورة تدريبية شملت أغلب الجهات و الشركات الحكومية المخاطبة بالقانون ولمسنا الجدية في التطبيق إلا أن المؤشرات الأولية جاءت مخيبة للآمال.

ويستهدف القانون آنف الذكر، حرية تداول المعلومات والحق بالاطلاع عليها، بما يعزز إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الإدارية والاقتصادية وتعزيز الثقة في القرارات الحكومية.

المطر: حكم «أم الهيمان» تاريخي.. وأقترح تحويلها إلى منطقة خدمات وتخزين

حمد المطر

أكد النائب حمد المطر أن الحكم الذي صدر من محكمة التمييز، أمس، بعدم صلاحية منطقة أم الهيمان للسكن حكم تاريخي ومهم، مقترحا تحويلها إلى منطقة خدمات وتخزين، مشيرا إلى أنه طالب سابقا بتعويض أهلها بسكن بديل.

وأضاف المطر أنه شخصيا حُول للنيابة على تنبيهه بتلوث الشواطئ قبل أن يصرح مدير عام هيئة البيئة بهذا التلوث وكذلك تلوث أم الهيمان.

وأشار المطر إلى أن اللجنة البيئية ستجتمع الثلاثاء المقبل مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية والهيئة العامة للصناعة بوجود الهيئة العامة للبيئة، مضيفا «نتمنى وجود ممثلين عن أهالي أم الهيمان لمناقشة آثار الحكم التاريخي من محكمة التمييز والذي يعتبر أول حكم قضائي ينتصر للبيئة وأثر التلوث على صحة الناس».

«الطاقة المستدامة»: تعزيز آليات التحول للطاقات النظيفة وتشجيع الاستثمار فيها

زار وفد من مجلس إدارة الجمعية الكويتية للطاقة المستدامة مقر مكتب الأمم المتحدة في الكويت، حيث كان في استقبالهم رئيس مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة منسق التطوير والتخطيط الاستراتيجي في الكويت ناصر الشطي، وبحث الطرفان سبل تعزيز التعاون لتفعيل آليات التحول للطاقات المستدامة في البلاد التي يجب أن تقترن ببرنامج عمل دقيق لرفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الطاقة النظيفة، إضافة إلى بناء وتنمية مهارات الشباب بقطاع الطاقة المتجددة والتشجيع على الاستثمار بمجالاتها المختلفة.

وفي السياق ذاته، ثمنت رئيسة الجمعية الكويتية للطاقة المستدامة م.سعاد الحسين الجهود العالمية لهيئة الأمم المتحدة للتشجيع على اعتماد الطاقة المتجددة كمصدر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، مشيدة باللقاء الذي جمعها ومجلس إدارة الجمعية مع أعضاء وممثلي مكتب الأمم المتحدة في الكويت الذين أكدوا على أهمية دور جمعيات النفع العام في تنمية وتطوير المجتمع والارتقاء به خصوصا بمجال توفير الطاقة من المصادر المستدامة، وكشفوا عن استعدادهم لتعزيز سبل التعاون مع الجمعية الكويتية للطاقة المستدامة عبر تنظيم ورش عمل مشتركة ودورات تدريبية.

وأردفت الحسين: الطاقة المستدامة هي الطريق الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن الجمعية الكويتية للطاقة المستدامة تسعى إلى تفعيل أهدافها من خلال التركيز على خلق بيئة ملائمة تساهم في الارتقاء بثقافة المحافظة على الطاقة في المجتمع، من خلال العمل في اتجاهين متوازيين، الأول تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية للعمل في القطاعات المختلفة للطاقة المستدامة والثاني التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لبحث الإمكانيات المتاحة لتعديل المناهج الدراسية وإدخال مواد متخصصة بالطاقة المتجددة في المراحل التعليمية المختلفة بغية التأسيس لجيل واع بسبل المحافظة على الطاقة وتوليد أشكالها النظيفة من الألواح الشمسية والرياح إضافة الى طرق الحساب الكمي لمعدلات توليد الطاقة بحسب مساحة كل مبنى.

ولفتت الحسين إلى تركيز الجمعية على عنصر التوعية والتثقيف للقطاعات التي تفتقر إلى البيانات الواضحة بشأن الطاقة النظيفة والتي من أهمها القطاع الصناعي، مؤكدة على ضرورة التحفيز للعاملين بالقطاع لتشجيعهم على التصنيع والإنتاج للمواد اللازمة للتحول للطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية ومواد البناء وغيرها وفق الجدول الزمني والعلمي المعتمد عالميا لسلاسل الإمداد الخاصة بها، بحيث تكون موردا أساسيا للحكومة يقدم منتجا وطنيا بجودة عالية وكفاءة تتناسب مع طبيعة المشاريع المستقبلية التي ترتكز على الطاقة المستدامة وتراعي استخدام مواد قابلة لإعادة التدوير لتقليل الضرر البيئي وتحقيق المسؤولية المجتمعية نحو الأرض والبيئة.

في إطار حملة «شارك ـــ بنظافتها»

البلدية: تحرير 61 مخالفة وتوجيه 26 إنذاراً لقسائم مخالفة

تحرير مخالفة

مغلق من قبل البلدية

أوضحت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام فريق الطوارئ والتدخل السريع بفرع بلدية محافظة حولي تكثيف جولاته الميدانية بجميع مناطق المحافظة على المحلات التجارية ورصد القسائم المخالفة لإشتراطات البلدية فضلا عن رصد الإعلانات العشوائية في الشوارع والميادين وإزالتها إلى جانب محاصير الأغنام والعربات المتنقلة خلال عطلة عيد الأضحى ،مشيرة إلى أن هذه الجولات جاءت في إطار التعميم الاداري الصادر من مديرة عام البلدية بالإنابة المهندسة نادية الشريدة بضرورة تفعيل الدور الرقابي والحملة التي أطلقتها إدارة العلاقات العامة تحت هشتاق «شارك بنظافتها».

وفي هذا السياق أكد رئيس فريق الطوارئ بفرع بلدية المحافظة إبراهيم السبعان حرص الفريق الرقابي على التزام المحلات التجارية وأصحاب العقارات بالشروط والضوابط المعمول بها في البلدية .

وكشف السبعان بأن الجولات أسفرت عن رفع 4 عربات متنقلة ومولد كهربائي في منطقة الجابرية وإزالة 7 محاصير أغنام بمختلف مناطق المحافظة ورفع وإزالة 22 إعلان عشوائي يشوه المنظر الجمالي ويعيق الرؤية عن قائدي المركبات فضلا عن تحرير 61 مخالفة وتوجيه 26 إنذار لقسائم لم تلتزم بترميم العقار إلى جانب غلق سرداب عمارة يقوم بمزاولة نشاط تجاري عبارة عن منجرة بدون ترخيص.

ودعا السبعان أصحاب العقارت و المحلات التجارية الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في البلدية تجنبا للمخالفة والغرامة التي قد تصل إلى الغلق الإداري.

خلال ندوة أقيمت لمناقشة خطورتها على المجتمع

مختصون ودعاة: «المخدرات» تحاصر أبناءنا.. وعلى الدولة أن تكون جادة في محاربتها

المتحدثون في الندوة

الحضور

البديح: لابد أن تكون هناك يد من حديد لضرب هذه الآفة وأن يتعاون المجلس مع الحكومة لسن تشريعات رادعة

●●●●

الشطي: السجن مخيف وفيه العبرة ولدينا ما يقارب 8500 سجين منهم 7 آلاف تقريباً بسبب المخدرات

فرحان الشمري: كل الديانات أتت لحماية الضروريات الخمس وحرم الإسلام كل ما يؤثر على العقل

●●●●

السريع: نحن في الكويت لسنا دولة منتجة ولا مصنعة للمخدرات بل دولة مستهدفة كسوق

فيما باتت المخدرات تمثل كارثة تؤرق المجتمع الكويتي ، وتنخر في قلبه ، بعد أن روجها منعدمو الضمير بين أوساط الشباب حتى وصلت إلى المدارس والبيوت.

في هذا الإطار أقيمت ندوة حملت عنوان « المخدرات... ضاقت الكويت بها» ، والتي جمعت كوكبة من المختصين القانونيين والصحيين والأمنيين والدعاة، في ديوان البديح في منطقة الفنطاس.

ودعوا هؤلاء الجهات الرسمية والمجتمعية، إلى إجراءات ترتقي إلى حجم الأزمة التي يعانيها المجتمع من تلك الآفة، بدءاً بحماية المنافذ، وخاصة البحرية، وصولاً إلى تشديد التشريعات والأحكام لتصل إلى إعدام المتاجرين، وما بينهما من ضرورة التوعية الإعلامية الدائمة الأسرية والدينية والتربوية.

و قال المحامي أحمد البديح، إن «المخدرات باتت على أعتاب البيوت، والأمر أصبح خطيراً، فإذا كانت الدولة جادة في مكافحة المخدرات، عليها ألا تجامل المتنفذين ليذبحوا أبناءنا، فلابد أن تكون هناك يد من حديد لضرب هذه الآفة، فنسمع عن القبض على تجار للمخدرات، بحيث نسمع جعجعة و لا نرى طحينا... لا أحكام ولا إعدام».

وأشار إلى وجود آلاف المدمنين في الكويت، معتبراً أن «الحكومة تعيسة في جميع المجالات والمجلس لا يقل تعاسة عنها، فلا بد من مجلس قوي قادر على سن التشريعات الصارمة لمواجهة المخاطر المحدقة بالمجتمع»، منوها إلى «ضرورة معالجة موضوع التهريب من البحر، فتغيير القيادات الفاسدة على الأمن البحري خطوة جيدة، فالبحر يعج بالمخدرات»، متسائلاً «لماذا كل شاليه عنده مسنة؟»، مطالباً بضرورة أن تحصر المسنات وتشرف عليها وزارة الداخلية.

بدوره، شدد الاستشاري النفسي الدكتور خالد الشطي، على معالجة الآفة «فالسجن مخيف وفيه العبرة، فلدينا ما يقارب 8500 سجين، منهم 7 آلاف تقريباً بسبب المخدرات»، لافتاً إلى أن «بنات يتعاطين المخدرات في بيوتهن ولسان حال أهلهن يقول «نبي الستر».

وأكد الشطي أن إهمال معالجة قضية «البدون»، جعل أبناءهم فريسة سهلة بيد التجار لترويج المخدرات. لافتاً إلى أن «هناك تجاراً للمخدرات يديرون أعمالهم من السجن، فلابد من تكاتف المجتمع للقضاء على انتشار المخدرات وتعزيز الوازع الديني، الجدار الأول لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان».

من جانبه، قال الإمام الخطيب في وزارة الأوقاف الدكتور الدكتور فرحان الشمري، إن كل الديانات أتت لحماية الضروريات الخمس، وحرم الإسلام كل ما يؤثر على العقل، مؤكداً على أن المخدرات بلاؤها كبير في هذا الزمن، وفيها مخاطر كبيرة على البلاد والعباد.

وأضاف «إذا لم تكن المخدرات في بيتك تكون عند جارك أو في شارعك، فالطلبة تأثروا بالآفة بسبب عدم التفاعل الجاد من الأجهزة الرسمية مع حجم المشكلة التي يعانيها المجتمع».

بدوره، قال الداعية الدكتور بسام الشطي «نحتاج قبل كل شيء لرفع الحيطة في كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية، قدر الإمكان للحد من دخول المخدرات، ونحن في الكويت مستهدفون من دولتين هما إيران ولبنان، فلابد من اتخاذ إجراءات حازمة ولا ندع أحداً يلعب في الأمن».

ورأى أن لوزارة الأوقاف دوراً كبيراً في الحفاظ على الهوية الدينية للمجتمع، ونحن محتاجون من الدولة مشاركة فاعلة، وتقوية الوازع الديني لدى الشباب، مع اعتماد فحص كامل بما يزيد على 75 نقطة في الجسم قبل الزواج لمعرفة حالة الشاب والشابة من الإدمان والتعاطي، وللأسف عندما طرحنا موضوع الفحص على عدد من أعضاء مجلس الأمة عزفوا عن تبنيه، لقولهم إن الموضوع غير شعبي ولا يجلب لهم الأصوات في الانتخابات.

من جهته، قال اللواء المتقاعد حمد السريع «نحن في الكويت لسنا دولة منتجة ولا مصنعة للمخدرات، بل دولة مستهدفة كسوق للمخدرات، بسبب الحالة المادية الجيدة».

وأضاف «هناك مدمن ومتعاط، فالمتعاطي من الممكن أنه جرب لمرة واحدة أو أكثر وأقلع عنها، فالمشكلة في المدمن».

وقال إن «الدول المنتجة والمصدرة للمخدرات تعمل على تصدير عصابات لداخل بلداننا، ومن هذه العصابات جنسيات آسيوية وعربية»، مطالباً «بتطوير تشريعاتنا وممارسة الضغط الإعلامي، لتطبيق عقوبة الإعدام على تجار المخدرات».

أما الداعية عادل العازمي، فاعتبر أن المخدرات سبب كل بلاء، وتجعل الابن يقتل أباه، وتنزع إنسانية الإنسان، وحادثة امرأة تقتل ابنها بسبب الإدمان، مؤشر على خطورة الآفة.

وأضاف أن من أهم أسباب انتشار المخدرات الاجتماعية هو ضعف الوازع الديني والتفكك المجتمعي، وهناك ضعف شديد في دور وزارة الإعلام في تبيان الخطر للناس، متسائلاً «لماذا لا تروجوا عن آفة المخدرات بدلا من الفاشنيستات؟».

وأضاف أن «هناك مشكلة كبيرة بالوصول للمخدرات، «التي باتت تصل» من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، فأصبح الأمر بسهولة تدفع عبر «لنك» وتأتي المخدرات للبيت».